



## دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد (دراسة حالة العراق)

م . م . حازم صباح  
كلية العلوم السياسية  
جامعة النهدين

د . إسراء علاء الدين نوري  
مركز الدراسات القانونية والسياسية  
جامعة النهدين

### المقدمة

الإعلام يُعد من الأدوات التي تتزايد الحاجة إليها في ظل الصراعات العديدة التي يشهدها عصرنا الحالي، فلم يعد العمل الإعلامي يقف عن حود التغطية الخيرية أو توصيل الخير، بل أصبح علماً وفناً يعني بالفرد والمجتمع في كل زاوية من زوايا الحياة، من هنا تبذل جميع الوسائط جهوداً كبيرة من أجل خلق مراكز توجيه إعلامية مؤثرة تلعب دوراً في ترسيب المفاهيم بصيغ مبتكرة ومتنوعة تهدف إلى خدمة توجهاتها لسياسية وممارسة لنقائفت والتوجهات الأخرى من جانب آخر، لظاهرة الفساد لم تعد اليوم مجرد مشكلة داخلية تتعلق بدولة ما، بل أصبحت ظاهرة عالمية، وأشعلت وأنمط هذه الظاهرة أصبحت معقدة لدرجة يصعب التعرف عليها أحياناً، وتعد هذه الظاهرة من الظواهر الخطيرة التي تواجه الدول، حيث تنحرف في جسد المجتمع ابتداءً بالجانب الأمني، وتم عملية التنمية بكل أنواعها التي تؤدي إلى عجز الدولة على مواجهة تحديث (إعادة) أعمار البنى التحتية .

حيث إن العراق من بين الدول التي اقتلت بهذه الظاهرة بكافة أشكالها وأنماطها على مر العصور، فقد تبسّلت على أثر هذه الظاهرة ثروات البلاد وسياسات مظاهر التخلف الاجتماعي والاقتصادي في كل مجالات الحياة، وأصبحت ظاهرة الفساد التحدي الأكبر الذي يواجه الحكومة العراقية في ظل وجود بيئة حاضنة لهذه الظاهرة، التي باتت تستشري بشكل سريع في مؤسسات الدولة الواقية .

أما لإعلام فيعد العصر الأكثر فاعلية وتأثيراً في الرأي العام دون غيره من العناصر، وهو الطرف الملقى على عاتقه تفعيل مبدأ الشفافية من خلال إتاحة المعلومات للجمهور، وتحمل وسائل الإعلام المقررة والمسماة بالمرئية مسؤولية توفير الرأي العام وتطوير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومكافحة لفساد بكافة أشكاله على اعتبار إنها تمثل السلطة الرابعة في المجتمع بعد السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، حيث تتحمل وسائل الإعلام دوراً بارزاً لا يقل أهمية عن مسؤولية السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في محاربة الفساد بل وأحياناً يأخذ دور وسائل الإعلام بعداً اجتماعياً وسياسياً أكبر لما له من تأثير شعبي و جماهيري مباشر وواضح .

وبعد آذار ٢٠٠٣ والتغيير الذي حدث في العراق بجميع مؤسساته وبنائه، وفي ظل هذا التغيير والتعدد بالاتجاهات والقنول والتفرع ببنى وسائل الإعلام في العراق كان المشهد الإعلامي ومنطلقاته يشهد نوعاً من عدم التنظيم والوضوح، فقد برزت لعشرات من القوات الإعلامية وشهنت وسائل الإعلام على اختلافها ترد كبير على جميع المستويات .

### مشكلة البحث

ينطلق البحث من مشكلة مفادها ((إن ظاهرة الفساد بكافة أشكالها وأنماطها في المؤسسات العراقية موجودة ومتسعة بكل مفصل المجتمع، وتأثيرها السلبي واضح على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يؤدي إلى وجود دور مهم لوسائل الإعلام في مكافحة هذه الظاهرة)).

### أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في ((إن ظاهرة الفساد بكافة أشكالها وأنماطها مرض خطير يهدد مؤسسات الدولة العراقية، وتؤدي إلى نتائج خطيرة تهدد المجتمع)) حيث إن البحث يطرح عدد من التساؤلات، وهي :

- ( ١ ) ماهية ظاهرة الفساد؟ وما هي وسائل الإعلام؟
- ( ٢ ) ما هي أسباب تفشي ظاهرة الفساد وبرزها؟
- ( ٣ ) ما هي لسلل ووسائل في معالجة ظاهرة الفساد؟
- ( ٤ ) ما هو دور وسائل الإعلام في مكافحة ظاهرة الفساد؟

### هلف البحث

يهدف البحث إلى ((الوقوف على ظاهرة الفساد أشكالها، وتشخيصها، ووضع آليات ووسائل مناسبة لمكافحتها والقضاء عليها، وتوضيح دور وسائل الإعلام في مكافحة هذه الظاهرة)).

### فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ((إن الفساد بكافة أنماطه وأشكاله ظاهرة متجذرة في مؤسسات الدولة العراقية حيث ساهمت عدة عوامل وأسباب في تفشي هذه الظاهرة، وإن لوسائل الإعلام دور كبير في كشف هذه الظاهرة)).

### هيكلية البحث

ومن أجل إثبات فرضية البحث، قسم إلى عدة فقرات، وهي :

المقدمة .

- لمبحث الأول : مفهوم الفساد ومفهوم وسائل الإعلام .
- المطلب الأول : مفهوم الفساد وأسبابه .
- المطلب الثاني : مفهوم وسائل الإعلام .
- المبحث الثاني : واقع الفساد والإعلام في العراق .
- المطلب الأول : واقع الفساد في العراق .
- المطلب الثاني : واقع الإعلام في العراق .
- لمبحث الثالث : دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد .
- لاستنتاجات والتوصيات .



## المبحث الأول

### الإطار المفاهيمي للفساد ووسائل الاعلام

المطلب الأول :

#### مفهوم الفساد وأنواعه وأسبابه

الفساد ظاهرة عرفتها كافة المجتمعات في كل الأزمنة والعصور، فظاهرة الفساد عالمية ومستمرة، لأنها لاتخص مجتمعاً بذاته أو مرحلة تاريخية بعينها، ومع ذلك فقد ثبت بالدليل القاطع إن حجم هذه الظاهرة أخذ بالتفاقم والانتشار إلى درجة أصبحت تهدد مجتمعات ونظم كثيرة بالجمود وربما بالإنهيار<sup>(١)</sup>، ففي اللغة يقال (فسد) الشئ، (يُفسد) بلضم (فسداً) و (أفسده فساداً) والمفسدة هي ضد المصلحة<sup>(٢)</sup>، والفساد بمفهومه الشامل هو (مرض اجتماعي خطير جداً إذا انتشر في أي مجتمع أنهل المجتمع بجميع مؤسساته العامة والخاصة، مما يؤدي بشكل حتمي إلى زعزعة أمن واستقرار أي بلد في العالم، وهو التلذف والخلل والاضطراب، ويعني إلحاق الضرر بالأفراد والجماعات وهو ناشئ عن سلوك الإنسان وحده<sup>(٣)</sup>

والفساد يعرف بله استغلال من قبل فرد أو مجموعة للمركز الوظيفي للحصول على منافع بطريقة غير مشروعة وهذا مظهر من مظاهر الفساد وهو الفساد الإداري، والفساد الإداري أصناف وأنواع عديدة منها ما يعرف بالعمولات (Commission) وهو ما يطيء لبه أو يفرضه الموظف المسؤول في إحدى المصالح العامة من المؤسسة لتجارية العملة أو اللعلاء من الأفراد والمؤسسات نظير تسهيل حصولهم على عمل تجاري أو إنجاز مصالحهم لدى المؤسسة، وتعد الرشوة (Bribery) من أكثر أشكال الفساد الإداري شيوعاً، خاصة في المجتمعات الفقيرة، وهي عادة تقدم من قبل المستفيد من الخدمة للموظف المسؤول من أجل تسهيل الحصول على الخدمة التي غالباً ماتكون على حساب الآخرين، أما الاختلاس والسرقة (Theft and Fraud) من قبيل السطو على ممتلكات المؤسسة أو استغلالها بطريقة غير مشروعة فتحصل من قبل الموظف الذي سلم أمانة فاستغل ضعف الرقابة للحصول على مكسب غير مشروعة، وقد يكون هذا النوع من أخطار الاختلاس الذي يرتكب من قبل موظفي المؤسسة، أما التفضيل والمحسوبية (Favoritism) فتؤدي في المدى البعيد إلى ضعف الإنتاجية وهدر الإمكانيات كنتيجة حتمية لعدم الالتزام بوضع الشخص المناسب في المكان المناسب .

(٤)

١ - حسن زافعة، دور المؤسسات الولية ومنظمات المكافحة في مكافحة الفساد، مجلة السلة قبل العر، العدد (٣١٠)، مركز دراسات الوجوداء العربية، بيروت، كانون الأول ٢٠٠٤، ص ٨٥ .

٢ - قتلاء ن: عماد عبدالرزاق، الفناء والاحلال السياسي، (سلة ماج ستو فاشورة)، كلية العلوم السيلية-جامعة بغداد، ص ١٨ .

٣ - حسن زافعة، المصدر السابق، ص ٨٥ .

٤ - قتي زاف فراج، مكافحة الفساد الإداري . أين يكلف، البكة الولية للوط والمات، بظن الرابط: <http://www.nsqem.en.com/index3.php?>

وكذلك يعرف الفساد بأنه إساءة استخدام السلطة السياسية لتحقيق مكاسب خاصة، بهدف الحفاظ على أو تعزيز الموقع في السلطة، أو لاثراء أو كليهما، ويُعزى الفساد السياسي إلى أولئك الذين يتولون عملية صنع القرارات السياسية للدولة، ومن بين الأشكال المألوفة للفساد السياسي: (شراء الأصوات تزوير الانتخابات، القيام بخدمات سياسية، تمويل الأحزاب بصورة غير قانونية وغير نزيهة، وسوء استخدام الممتلكات العامة في العملية السياسية)<sup>(١)</sup>، وهذا هو الفساد السياسي.

أما أهم أسباب الفساد، فهي:

١. أسباب سياسية: ويقصد من ذلك غياب الحريات العامة وتدهيم مؤسسات المجتمع المدني وضعف الإعلام والرقابة.
٢. أسباب اقتصادية: ويقصد بها ضعف الاستثمار وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج وقلة فرص العمل وزيادة مستويات البطالة والفقير.
٣. أسباب اجتماعية: أثر الحروب ونتائجها وتدخلات الخارجية والتركيبات الطائفية والعشائرية والمذسوبيات والقلق الناجم عن عدم الاستقرار والفقير وتدني مستويات التعليم.
٤. أسباب إدارية وتنظيمية: وتشمل الإجراءات المعقدة (البيروقراطية) وغموض التشريعات وتعدد لها.

#### المطلب الثاني: مفاهيم وسائل الإعلام

تُعرف وسائل الإعلام على أنها (مجموعة الأدوات أو التقنيات أو الوسائط أو النظم المختلفة التي يتم توظيفها لمعالجة المضمون أو المحتوي المراد توصيله، من خلال عملية الاتصال الجماهيري أو الشخصي أو التنظيمي أو الجمعي أو الوسيط، والتي يتم من خلالها جمع ما يراد من المعلومات والبيانات المسموعة أو المكتوبة والمصورة أو المطبوعة أو الرقمية)<sup>(٢)</sup>. ووسائل الإعلام أو الاتصال تعني: (التبديل للأفكار والمعلومات التي تتخذ من الكلمات والصور والرسوم والرموز المختلفة ويحدث الاتصال لجميع الأفراد وفي كل الأوقات)<sup>(٣)</sup>، ووسائل الإعلام هي (أدوات مفسرة).

١ - نقلاً عن: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر، تحقيق أهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التنمية المستدامة، كلون الأول ٢٠٠٨، ص ٨، الشبكة الدولية للمعلومات، ينظر الرابط: [http://www.undp.org/gov\\_ema.ce](http://www.undp.org/gov_ema.ce)

٢ - ينظر: د. صالح خليل أبو أصيب، الاتصال الجماهيري، دار الشروق للنشر والتوزيع، فلسطين ١٩٩٦، ص ٣-١٥، وينظر كذلك: د. محمود علم الدين، ثورة المعلومات ووسائل الاتصال التأثيرات السيلسية للتكنولوجيا الاتصال دراسة وصفية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٢)، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١٠٣، وينظر أيضاً: عبد الرحمن بن عبد الله الهرهي، الأمن والعولمة، مجلة الأمن والحياة، كادمية زليف العربية للعلوم، العدد (١٩٦)، ١٩٩٨، ص ٤٩.

٣ - حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٤١.



وناقلة لجملة من الأخبار والظواهر والحوادث التي تثير الرأي العام، وهي إلى حد ما أشبه بموظف حكومي يسعى للتمييز والبقاء وربما الاتساع في ظل ظروف يسعى إلى خلقها أو الدفاع عنها<sup>(١)</sup>.

وتعرف وسائل الاعلام بأنها: (وسائل الاتصال الجماهيرية التي من خلالها يتم توصيل الرسائل إلى جمهور كبير وغير معروف شخصياً بالنسبة للمصدر وفي وقت واحد أو أوقات متقاربة، وبعبارة أخرى هي (العملية التي يقوم بها القائمون بالاتصال ببث رسائل مستمرة ومتعددة، من خلال الوسائل الآلية والإلكترونية إلى عدد كبير ومنتشر من المتلقين في محاولة للتأثير عليهم بطرق متعددة)<sup>(٢)</sup>.

وقد مرت وسائل الإعلام والاتصال بخمسة مراحل أساسية عبرت كل مرحلة فيها عن التطور الذي حدث في مستوى الوعي والإدراك الإنساني لأهمية الإعلام والاتصال في التعامل الحياتي اليومي، وبالتالي ضرورة الاستمرار في تطوير وسائل الاتصال والإعلام، وهي (٣): المرحلة الأولى: تمثلت في ابتكار الإنسان لرموز صوتية يتصل بها مع التجمعات البشرية الأخرى أي استخدامه للغة.

المرحلة الثانية: فكانت باختراع السومريون لأول مرة الكتابة في العالم.  
المرحلة الثالثة: وهي مرحلة ظهور واختراع الطباعة في منتصف القرن الخامس عشر.  
المرحلة الرابعة: في القرن التاسع عشر وفيها بدء العالم ثورة الاتصال والتي اكتمل نموها في النصف الثاني من القرن العشرين.  
والمرحلة الخامسة: مرحلة التكنولوجيا المعاصرة، وهي المرحلة التي نعيشها في الوقت الحاضر.

١- كامل القيم، دور الإعلام في مكافحة الفساد الإداري، الحوار المتمدن، العدد ١٨٠ / ٢٠٠٧ / ٢١/١، ص ١، الشبكة الدولية للمعلومات، ينظر الرابط: <http://www.ahewar.org/debat/showart.asp?>

٢- التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠٠٨، مركز هو رابي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٥، ص ٣٥.

٣- ينظر: حسن عادمكوي، مصدر سبق ذكره، ص ٤١- ٤٣.

## المبحث الثاني واقع الفساد والحد من الفساد في العراق

### المطلب الأول

واقع الفساد في العراق بعد عام ٢٠٠٣  
يصعب تحليل ظاهرة الفساد في العراق في ظل أجواء الاحتلال فهي غير موصولة بتاريخ الظاهرة في ظل أوضاع نظم الحكم لمتابعة على العراق، فقد عانى المجتمع العراقي من أوضاع الفساد منذ تشكيل دولته بعد رحيل الدولة العثمانية وممارساتها في السلط والتتريك خلال القرون الأربعة من حكمها، حيث انضم العراق إلى الإمبراطورية العثمانية عام ١٥١٤، وعانت الدولة العراقية التي تشكلت عام ١٩٢٠م تحت الانتداب البريطاني وفقاً لاتفاقية سليكس-بيكو من طغيان الانتداب الأجنبي نتيجة الترابط بينه وبين الفساد، وقاوم المجتمع العراقي هذه الأوضاع، وكان أبرز صور الرفض والمقاومة ممثلاً بثورة العشرين، التي سرعت نازها برحيل الانتداب ليصبح لعراق عضواً في عصبة الأمم عام ١٩٣٢، وواجهت الدولة العراقية الحديثة بعد ذلك بعام واحد أوضاعاً غير مستقرة بسبب وفاة الملك فيصل الأول، ثم التأمير على الملك غازي الذي انتهت فترة حكمه بموته بظروف غامضة، وتبعته مرحلة وصاية الأمير عبد الإله، وخلالها أعطيت الفرصة من قبل بريطانيا لإدارة العراق إلى رموز تعكس سياستها، وأدخلت السياسة العراقية في لعبة التحالفات في كواليس المسرح السياسي، وتطلب ذلك سيادة مناخ يعيد حق الأجواء الموفرة لحقوق الإنسان، فقد قيدت حريات القوى الوطنية، وضيق الخيارات السياسية أمام قوى المجتمع الوطنية، وعمق الاتجاه نحو البعد الواحد لنظام الحكم، وقد تطلب ذلك قدراً من الاستبصار لإدامة هذه الأوضاع المساعدة على، استدامة نظام الحكم<sup>(١)</sup>، وشهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حالة من عدم الاستقرار السياسي تأثرت خلالها قرارات نظام الحكم بالسياسة البريطانية إلى حد بعيد، وكانت أكثر أوضاع الفساد وضوحاً تلك التي تضمنت الاتفاقيات الاقتصادية بشأن منط استخدام النفط، وما ترتب عليه من جمود أسعوه إلى حد بعيد، ما أضعف فرصاً متعددة للتنمية الاقتصادية وسعى نظام الحكم للتحالف مع بريطانيا من خلال تكوينه لحلف بغداد للهيمنة على مسارات الأوضاع السياسية ونسق البيئة الاجتماعية، وترتب على هذه الأوضاع تباين في توزيع الدخل لتأكيد الولاء لنظام القائم<sup>(٢)</sup>.

وقد حوّلت هذه الأجواء القوى الوطنية لإحداث تغييرات جذرية في نظم الحكم عام ١٩٥٨، وأدخلت السياسة العراقية الجديدة في خضم تناقضات تيارات القوى السياسية المتباينة، ولاسيما التيارات التي تتمحور بصورة أو بأخرى تحت مظلة الأحزاب القومية أو اليسارية.

١- ديدلم توفيق الجففي، دراسة حالة لعراق تحت الاحتلال، ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٦.

٢- ينظر: ديدلم توفيق الجففي، تأثير برنامج الإصلاح الزراعي في العراق في التفاوت الحيازي والكفاءة الاقتصادية، مجلة دراسات لجامعة لاردنية، السنة ٢١، العدد (٢)، ١٩٩٤، ص ١٥.



وقد ساعدت الطبيعة العسكرية للنظم السياسي في مفهوما وتكويناتها المؤسسية القسطنطية في صورتها الظاهرية للحركة الوطنية في إطار التحولات من أوضاع الاندثار الأجنبي إلى حالات التكوينات المحلية الوطنية، أدت هذه لتناقضت في نهلية الأمر إلى رحلي نظام الحكم عام ١٩٦٣، وقد مهدت السنوات الخمسة لتي تلت العام المذكور الأجواء السياسية لتحالفات حزب البعث العربي الاشتراكي باتجاه إحداث تغيير في نظام الحكم، والذي جرى فعلاً عام ١٩٦٨، واستمر نظام حكم الحزب الواحد عبر ما يزيد عن ثلاثة عقود من الزمن سداً خلالها قدر من فساد وانعكست مصفوفة نتاجه في قتل برامج التنمية الاقتصادية، باعتبار أن لهم متضمنات الفساد هي التشوهات الحاصلة في توزيع الموارد الاقتصادية على الاستخدامات المقفلة وما يترتب عليها من إعادة توزيع الحق لصالح فئات دون أخرى، وكل من نتيجة ذلك سقوطه في نيسان ٢٠٠٣، وهكذا يتضح أنه خلال هذه الحقبة التاريخية التي تمتد منذ تشكيل الدولة العراقية ولغاية سقوط النظام السابق، كانت ظاهرة الفساد في أنظمة الحكم في العراق هي لقاعدة<sup>(١)</sup>.

وتنحصر الفترة الزمنية للتحليل التي ساد فيها الاحتلال المباشر للعراق من قبل قوى التحالف الأمريكية والبريطانية ما بين شهر نيسان ٢٠٠٣ وحتى وقتنا الحاضر، فقد نجحت القوات العسكرية المذكورة في احتلال العراق في ٩ نيسان / ٢٠٠٣. خرج إطار الشرعية الدولية مستندة في صناعة لقرار الأمريكي على سيل متدفق من أفكار مؤسست ومراكز الدراسات الاستراتيجية وكلت الفروض التي اعتمد عليها القرار الأمريكي ترتبط بصورة أو بأخرى على الاستراتيجية الإمبريالية الجديدة، وإن احتلال العراق يعد مدخلاً لهذه الهيكل الجديدة في إطار المشروع الرأسمالي الجديد، وهكذا كان قرار الاحتلال لا محتاج للحصول على شرعية دولية لتنفيذه إنما أمثلته ضوابط التطور الرأسمالي، فيما بعد وإضافة الشرعية الدولية في إطارها الشكلي، ولا سيما أن تفرد لها قد واجهته مضغوطاً داخلياً وخارجياً ولمدعة، استصدرت بعده الولايات المتحدة القرار (١٤٨٣) من مجلس الأمن في ٢٢ / أيار / ٢٠٠٣، وكانت هذه بداية حالة لفساد في العلاقات الدولية الحديثة<sup>(٢)</sup>.

ويمكن تحديد أهم الأسباب في انتشار الفساد في العراق بعد عام ٢٠٠٣، في<sup>(٣)</sup>:

١. انهيار المؤسسات على أثر السقوط وتشكيل مؤسسات جديدة فتية تفتقر أغلبية عناصرها للخبرة على استشراف الفساد فيها.

٢. غياب دولة المؤسسات القانونية والسلمية والدستورية وغياب الفعاليات الاقتصادية التي تنعكس بأثرها المباشر على الواقع الخدمي للمواطن يزيد من شعور الحرمان وينعكس بأثرها على ثقافة الفساد.

١ - ينظر: د. سالم توفيق النجفي، دراسة حالة العراق، مصدر سبق ذكره، ص ٧ - ٨.  
٢ - ينظر: عبد الوهاب حميد رشيد، مستقبل العراق، الفروض الضائعة والخيارات المتاحة، دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، ١٩٩٧، ص ٢٠.  
د. سالم توفيق النجفي، دراسة حالة العراق، مصدر سبق ذكره، ص ٨.  
٣ - ينظر: أبو خلدون علي الله سلاي داري، مفهوم مظاهر وأسسها، مركزاً لمستقبل العراق، ٢٠٠٥، الشبكة الدولية للبط ومات، ينظر الرابط:

<http://www.wiraqinationlacademy.com/f>

وكذلك ينظر: راجي العوازي، ظاهرة الفساد الإداري في العراق أسبابها وطرق معالجتها، مؤسسة ثق، ٢٠٠٨/٢٠/٢٠٠٨، الشبكة الدولية للمعلومات، ينظر الرابط: <http://www.shafaa.q.com>.  
وينظر أيضاً: فراس جهم موسى، دور البرلمان في مكافحة الفساد في العراق، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص ٤ - ٥، الشبكة الدولية للمعلومات، ينظر الرابط: <http://www.wppogar.org/pub/lications/legislature/2008/studies/sum-corruption-iraq-a.pdf>.

٣. الحروب والحصار، إن أفضل بيئة مناسبة لتفشي الفساد في أي مجتمع هي حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعراق عاش هذه الظروف، وجاءت ظروف الاحتلال الأمريكي منذ عام ٢٠٠٣ والانفلات في كل شيء عحيث انتشرت هذه الظاهرة.
٤. غياب النزاهة في القيدات الإدارية الممسكة بالسلطة، حيث تفتقر هذه القيادات إلى النزاهة في تحمل المسؤولية الملقاة على عتقها.
٥. غياب الشفافية والمساءلة والتي جعلت الأفراد ضعيفي النفوس في منأى عن الآليات التي تحاصرهم وتحد من سلوكياتهم الفاسدة.
٦. معايير إصطفاء وتقريب الأشخاص وتعيينهم في مواقع المسؤولية الحساسة بناءً على مدى الولاء وليس بناءً على الكفاءة وحصر نظام الامتيازات على فئات معينة لولاءها.
٧. نقص التدريب وعدم تطوير الكادر الوظيفي من ناحية تزويده بالتكنولوجيا وأجهزة الحاسوب التي تسهل عمله، بالإضافة إلى عدم توفر قاعد معلومات يمكن أن تساعد بشكل كبير في توفير الآليات الفاعلة في تحديد مواطن الفساد وأشكاله.
٨. الظروف الاقتصادية والاجتماعية كالأجور المنخفضة وتدني القدرة الشرائية للمردودات المادية وضعف النظم القيمية والأخلاقية في التئسنة الأسرية غير السوية أدت إلى الفساد بكل أنواعه ومظاهره.
٩. ضعف أجهزة الرقابة الداخلية وارتباطها بنفس مؤسسة الدائرة المعنية وتفكك هيكلها بعد السقوط، إضافة إلى تعدد الدوائر الرقابية والتضارب بين صلاحياتها.
١٠. وجود بعض التشريعات والقوانين التي قد تساعد على تكوين بيئة خصبة للفساد فعلى سبيل المثال وجود المادة (١٣٦ ب) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣ لسنة ١٩٧١) والتي تنص على: (لا يجوز إحالة المتهم على المحاكمة في جريمة ارتكبت أثناء تلبية وظيفته الرسمية أو بسببها إلا بإذن من الوزير التابع له مع مراعاة ما نصت عليه القوانين الأخرى)، وأشارت إلى ذلك هيئة لنزاهة بأن حجم الهدر في المال العام بسبب هذه المادة بلغ ١٦٠ مليار دينار عراقي.
١١. ضعف ومحدودية دور وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني في التصني ومكافحة الفساد وكشف حالات الفساد ومتابعة لإدعاء الحكومي والمحاسبة الجادة للحكومة إيجاباً وسلباً.
- ١٢ - يتغل غياب الرادع لديني والقانوني والحاجة المادية من أهم أسباب انتشار ظاهرة الفساد. لقد أسهم احتلال العراق في تعزيز الفساد بشكل كبير، وذلك لأن سلطات الاحتلال لم تتردد كثيراً في خرق قوانين المجتمع في العراق، وقد أوجد هذا الخرق اختلالات عدة في السبق الكلي (المجتمع)، وعلى الرغم من أن الادلائل أدخلت تعديلات كثيرة، لكن هذه التعديلات شابها خلل في تساق عيدة، وقد تمثلت مظاهر الفساد في العراق، في (١).

١ - ينظر : قضايا الفساد في إعادة أعمار العراق تحت الاحتلال، تقرير المفتش العام الأمريكي المختص بشؤون إعادة الأعمار في العراق، مجلة المستنقل العربي، م.د.ع. بيروت، السنة ٢٨، العدد (٣٢٥)، آذار ٢٠٠٦، ص ٨٤-٩٩ وكذلك ينظر : علي وتوت، ظاهرة الفساد في العراق (ظاهرة الفساد ومتغيرات الواقع بعد الاحتلال)، مجلة الدنيا، العدد ٨٠، كانون الثاني ٢٠٠٦، الشبكة الدولية للمعلومات، ينظر الرابط: <http://www.annabaa.org/nbahom/nba80/index.htm>.





١٣- تعسف سلطات الاحتلال في استخدام صلاحياتها : إن الفساد في العراق بعد الاحتلال صارت له أسسه القانونية، حيث منع العراقيين من التصرف بأموالهم حسب قرار مجلس الأمن رقم (١٣٨٣)، والذي تم بموجبه تأسيس (صندوق تنمية العراق)، والذي تمت فيه سرقة اموال كبيرة من الدولة لعراقية.

١٤- حل وزارات الدفاع والداخلية والإعلام وغيرها : حيث إن هذا القرار المتسرع لحل هذه الوزارات والذي لم يتم وفقاً للأصول القانونية والإدارية، والذي أوجد حيزاً لعمليات كبرى من الفساد المالي والإداري، ولا زالت تبعلت هذا الأمر ماثلة للعيان حتى هذه الساعة.

١٥- فقدان المسائلة القانونية وضعف التظلم القضائي وعدم إداءه لواجبه : فالنظام القضائي مثل حال جميع السلطات في العراق ارتبط بالوضع الأمني المتدهور، حيث لم تجر أي محاكمة لرموز الفساد، لحجج كثيرة، وإذا كانت محاكمة الإرهابيين الذين قتلوا عشرات الأبرياء من أبناء الشعب العراقي لم تحصل من قبل السلطة القضائية، بسبب عوامل عدة منها الخوف من انتقام العصابات والمليشيات، فلا نتوقع الكثير في محاسبة ومسائلة المفسدين.

١٦- فقدان الشفافية : إن للشفافية ولسيادة القانون أهمية حاسمة في محاربة الفساد وتقليصه، فمن دون الشفافية والمسائلة القانونية يطول عمر الفساد ويصبح أكثر إنتشاراً، وعليه فإن تحقيق النجاح في محاربة الفساد وتقليصه يتطلب من الحكومة اعتماد إجراءات إدارية جديدة، في عرض وكشف المعلومات، ومعايير موضوعية لتقييم الإداء في المؤسسات التابعة للقطاع العام وتلك التابعة للقطاع الخاص، لقد حدث الكثير داخل أروقة الحكومات العراقية التي تعاقبت بعد الاحتلال (مجلس الحكم، الحكومة الإنتقالية، الحكومة الحالية) في غرف مغلقة، وكانت القرارات الناتجة غير معروفة لغالبية أفراد المجتمع، حيث إن طريقة عمل الحكومات المتتالية منذ الاحتلال تبدو غير صحيحة، إذ يتم تجاهل الرأي الآخر، المخالف أو المؤيد للأمر التي تهتم جميع أفراد المجتمع في العراق، وهذا يضيع المفهوم الأساسي للقضاء على الفساد، وهو الشفافية في عرض جميع الأمور على أفراد المجتمع.

١٧- تدهور النظم الإدارية في معظم مؤسسات الدولة : على الرغم من أن مشكلة الفساد الإداري في العراق تأخذ أشكالاً متعددة، لكن يصعب تقديم إحصاءات تبين حجم المشكلة ودرجة خطورتها كونها تحدث في ظروف خافية عن أنظار المعنيين بها من مسؤولين عن الحكم والإدارة والأمن والضبط الاجتماعي، غير أن الشعور العام السائد بانتشار مظاهر المشكلة يدفع رجال السياسة والإداريين إلى الاهتمام بها وجعلها تأخذ موقع اهتمامهم إلى درجة أنها أصبحت عنواناً يتصدر برامج عملهم السياسية وخططهم الإدارية والتنظيمية، الأمر الذي يكشف عن حجم المشكلة وأهميتها، لأن الفساد الإداري في العراق يبدأ بالتعيين وتطوير الموظف وعوده في السلم الوظيفي إلى قيادة الدائرة الحكومية .

١٨- تدهور نظم الرقابة - إن وجود نظام قضائي مستقل، مع وجود بنود واضحة في القوانين النافذة هو أحد الأمور الأساسية في الحد من هذه المظاهر، إضافة لذلك وللظروف الحالية يجب إبقاء عقوبة الإعدام، وتطبيقها مع غيرها من المواد لصارمة في حالات الفساد، وذلك حسب ورودها في قانون العقوبات، ولا سيما ما يتعلق منها الفساد بأمن وسيادة الوطن، وخيانة الأمانة وسرقة الدولة على نطاق واسع.

١٩- صناعة سريعة لطبقة جديدة من أصحاب رؤوس الأموال: لا ينكر إن القطاع الخاص عانى من سيطرة الدولة في النظام السابق، ويمكن أن يكون هذا الأمر مبرر الانتشار الفساد بين جنابه قبل الاحتلال، حيث إن الفساد في القطاع الخاص قد شهد تطوراً كبيراً منذ الاحتلال، إذ تخلص من سيطرة الدولة عليه، وأنخرط في مشاريع إعادة إعمار العراق، ولكن نجد ظاهرة الفساد انتشرت بشكل سريع في القطاع الخاص بعد الاحتلال، حيث ارتفعت نسب الفساد وتركت في قطاعي المقاولات والبناء، ويبدو إن محاولات سلطات الاحتلال في خلق طبقة جديدة موالية لها من أصحاب رؤوس الأموال، معظمها من المقلولين والتجار، قد أسهم في انتشار الفساد في هذا القطاع كما هو عليه في الوقت الحاضر.

### المطلب الثاني

#### واقع الإعلام في العراق

يعد الإعلام في العراق خير مثال على مستوى التناغم بين الوظيفة الإعلامية من جهة والانسياب إلى طبيعة النظام من جهة أخرى، ففي الحكم الملكي كانت هناك لوائح وتشريعات تنظم العلاقة بين وسائل الإعلام والمتلقي من خلال جملة من الضوابط التي سارت إلى حد كبير في تنظيم شؤون الطباعة والنشر آنذاك، وسارت هذه الضوابط بتعديلات وإضافات تشريعية بحسب الحكام الذين تعاقبوا على حكم العراق، فقد مرت الكثير من الشواهد على تعطيل وحجب بعض الصحف والمطبوعات، نتيجة خروجها على بعض الخطوط التي وضعتها السلطات وخاصة في فترة الخمسينات والستينات وبعد تولي النظام السابق مقاليد السلطة والحكم سار الإعلام العراقي على أفق سياسي معين يعبر عن طبيعة وتوجهات النظام، فالإعلام كان مملوكاً للنظام ومؤسسات وخطاب، من خلال حصص رقنونات الإعلام المقررة والمرئية والمسموعة للتعبير عن نهج النظام<sup>(١)</sup>.

وبعد آذار ٢٠٠٣ والتغيير الذي حدث في العراق بجميع مؤسساته وبنائه، وفي ظل هذا التغيير والتعدد بالاتجاهات والقنوات وتفرع ببنية وسائل الإعلام في العراق كان المشهد الإعلامي ومنطلقاته يشهد نوعاً من عدم التنظيم والوضوح، فقد بروزت العشرات من القنوات الثقافية والإعلامية<sup>(٢)</sup>.

١ - ينظر: التقرير الاستراتيجي ٢٠٠٨، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٠ - ٣٤١.

٢ - المصدر نفسه، ص ٣٤٠ - ٣٤٢.



شهدت وسائل الإعلام على اختلافها تراجيد كبير على مستوى الاداء والتعامل مع الصحفيين والاعلاميين وصرف مستحققاتهم، ولا تختلف في هذا الشأن المؤسسة الإعلامية الممولة من مال شخصي عن المؤسسة المدعومة او الممولة من جهات خارجية، بعد أن راجت عند كل الذين يديرون المؤسسات الإعلامية أن الاعلاميين مضطرين إلى العمل تحت أي ظرف وبأي أجر كان، ولقد أدى ذلك إلى عزوف كثير من الصحفيين من ذوي الخبرات المتقدمة وحتى المتوسطة عن العمل وترك المجل للمبتدئين من الاعلاميين أو الذين يفتقرون إلى الخبرة والكفاءة، الأمر الذي وفر أمام المستثمرين، أو المؤسسات الخاصة فرصاً كبيرة لممارسة الطرد المتسفي ضد عدد غير قليل ممن يعملون معهم، أو ممارسة مضايقات وضغوط تدفعهم إلى الاستقالة، وقد أشرت الجمعية العراقية للدفاع عن حقوق الصحفيين تعرض مجموعة من الصحفيين العراقيين إلى الطرد التنسفي المنافي لقوانين العمل العراقية التي نظمت آليات العمل، الأمر الذي يعد انتهاكاً صارخاً لحقوق الصحفيين والتي تضع الآن حتى بالنسبة للذين لم يتعرضوا إلى الطرد أو الفصل بسبب انخفاض مستوى الأجور الذي لا يتناسب طبعاً مع اعمالهم التي يؤدونها في بلد هو الأخطر على حياة الصحفيين في العالم<sup>(١)</sup>.

وكان لتشكيل هيئة الإعلام والاتصالات العراقية محاولة لتظيم عمل تلك القنوات إلى الحد الذي يجعل من عملية الإصدار أو التوجه إلى الرأي العام تسير بشكل منظم ومسؤول، لكن الواقع الذي سرت عليه تلك الأجواء قد أفرز جملة من المؤشرات، نلخصها بالآتي<sup>(٢)</sup>:

- ١- إصدار عشرات المطبوعات المجهولة التمويل أو العاديةية.
- ٢- الافتقار إلى تقاليد تنظيم الحدود الدنيا للمسؤولية التي تلف تلك الوسائل.
- ٣- العشوائية وفقدان الرقابة التنفيذية لمضمون تلك القنوات.
- ٤- ضعف التخصص في علوم الاتصال والإعلام، نتج عنه الفضل في استقطاب جمهور منتظم التلقي.
- ٥- عدم إيجاد آلية رسمية أو مجتمعية منظمة لعمل مشروع تطوير حقيقي للصحفيين، وإعادة تأهيلهم، فقد سار البعض بأفق ثقافي أو سياسي وليس بأفق إعلامي.
- ٦- عدم إشراك القطاع الأكاديمي في إعادة تشريع أو تنظيم الخريطة الإعلامية التلفازية، والإكتفاء بالإدلاء على حساب التأثير.
- ٧- ضعف الدراسات لمتعلقة بتأثير تلك القنوات، وكان أغلبها يصب في جانب استكمالي وليس تأثيري.
- ٨- تباين الدعم الحكومي للقنوات الإعلامية، فصحف المحافظات وقنوات أعلامها تعاني من فقدان الاهتمام وقلة الرعاية، بينما القنوات المركزية تشهد دعماً كبيراً، مما خلف لنا نجوماً من الصحف ليس بطرق تحويلها أو تأثيرها، بقدر ما يحمله طرق التمويل

١- لتقير نصف المدون للجمعية العراقية للدفاع عن الصحفيين، ص ١، الشبكة الدولية للمعلومات، ينظر الرابط: <http://www.an.hii.net/iraqadjr/2008/pr0710.shtml>

٢- لتقير الاستراتيجي ٢٠٠٨، مصدر سبق ذكره ص ٣٤-٣٥؛ ينظر كذلك: كامل القيمه صدر سبق ذكره ص ٢.

- ٩ - عدم إقرار قوانين تحدد حرية التعبير والإعلام، وأقتصر على ذكره بشكل يقترب إلى التعميم، وبالتالي فإن وسائل الإعلام تضع نفسها في حيرة من لم يمنع مرحلياً والمسموح دستورياً .
- ١٠ - قلة الدراسات والمعاهد التي تؤهل الإعلاميين بالطرق الحديثة والمبتكرة في علم التأثير والاتصال، وهناك تركيز على الأخبار على حساب صناعة لرأي الصحفي الموضوعي والذي نحن بلمس الحاجة له، في ظل تعظم دور لفضائيت وتناحرها .
- ١١ - غياب لتشريعات القانونية التي تنظم العمل الصحفي وبالأخص فيما يتعلق بقانون حماية الصحفيين، وحرية الانتقاد البناء، وطرق الحصول على المعلومات من دوائر الدولة.
- ١٢ - أجهزّة الأعلام المحلية بحاجة إلى أجندة تنظم مشروعاتها أو لا، وثلياً تنظيم تمويلها بقانون أو تشريع سنوي، لأن التمويل يلعب دوراً أساسياً في سياسة القناة الإعلامية، وبالتالي أحقية المؤسسة الإعلامية في طبيعة الملاحقة الصحفية للظواهر والمشكلات .





## المبحث الثالث دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد في العراق

يعد الإعلام العنصر الأكثر فاعلية وتأثيراً في الوأي العلم دون غيره من العناصر، وهو الطرف المُلقى على عاتقه تفعيل مبدأ الشفافية من خلال إتاحة المعلومات للجمهور، وعلى الرغم من تنامي عدد الجمعيات الأهلية والشبكات والمنتديات العادلة في مجال تحقيق الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد، فإن تأثيرها ما زال محدوداً كما أن تناولها لقضايا الفساد والشفافية والنزاهة موسمياً ولا يتسم بالاستمرارية، تتحمل وسائل الإعلام المقررة والمسموعة والمرنية مسؤولية في تنوير الرأي العلم وتطوير الأوضاع السيلسية والاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفساد بكافة أشكاله على اعتبار أنها تمثل السلطة الرابعة في المجتمع بعد السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، ومن ثم هي السلطة الشعبية المعبرة عن ضمير المجتمع والمحافظة على مصالحه الوطنية، من هذا المنطلق تتحمل وسائل الإعلام دوراً بارزاً لا يقل أهمية عن مسؤولية السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في محاربة الفساد بل وأحياناً يأخذ دور وسائل الإعلام بعداً اجتماعياً وسياسياً أكبر لما له من تأثير شعبي وجماهيري مباشر وواضح، وكمدافع عن قيم النزاهة والشفافية وكموصل أمين لمعناها<sup>(١)</sup>.

وإن لوسائل الإعلام دوراً مهماً يمكن أن تضطلع به وهي أنها من أهم أدوات البناء والتنمية من خلال قوة تأثيرها وفعلها ووظيفتها وأهمية ومصداقية خطابها التي تتبناه ودورها التنويري والتنموي والتربوي والتعوي، وهذا لا يتحقق إلا من خلال كفاءة ووعي القائمين عليها وإيمانهم بأهمية ذلك وقدرتهم على ترجمته قولاً وعملاً عبر البرامج والخطط والاستراتيجيات التي يضعونها، وتهينة الكوادر القادرة على تمثيل كل هذه المعاني والانخراط فيها ذهنياً وعلياً لكي تشكل ثقافة عامة في الوسط الإعلامي بكل عناصره ومكوناته. وتتضطلع الأجهزة الإعلامية بوظائف بنيوية تستخدم المنهج العلمي المعرفي لإداء مهمات مجتمعية إستراتيجية هادفة إلى توافق المجتمع ووحدة وتجانسه في كتلة واحدة، تواجه هذه الكتلة الأخطار المترتبة بأمن المجتمع واستقراره وفي مقدمتها خطر جريمة الفساد، وتدخل سياسة لوقاية الاستراتيجية من جرائم الفساد في جوهر منهج الأجهزة الإعلامية مرتكزة على عناصر الاختصاص والمرونة من جهة، وعلى الواقعية والتنوع والالتزام في الأداء من جهة أخرى، وتؤكد نظرية الدفاع الاجتماعي ومركزها الأمن والإعلام، إنه على وسائل الإعلام أن تدمج هذه السياسة في خطط لتنمية الاجتماعية والاقتصادية كون أن سياسة منع الجريمة هي أحد اتجاهات السياسة الاجتماعية، والتوصية تكمن في إتباع أسلوب منهجي في مجال التخطيط لإعلامي لمنع جريمة الفساد، ما يؤدي إلى دمج سياسات المنع هذه في التخطيط الإنمائي الوطني، يشتمل هذا الأسلوب بشكل أساسي على إقامة وشائج ملائمة بين الأمن ونظام العدالة الجزائية والمجالات الإنمائية الأخرى مثل الثقافة والتعليم والعمل وأخرى ذات لصلة.

١ - الجمهورية العربية السورية، وزارة الداخلية للتنمية الإدارية، لجنة الشفافية والنزاهة، تقرير الثاني أولويات العمل وآلياته، أغسطس ٢٠٠٨، ص ٤٤، الشبكة الدولية للمعلومات، ينظر الرابط : <http://www.wad.gov.eG/NR/rdo/nylres>

يترجم هذا الأسلوب القيم الإنسانية والبنية الحضارية في كافة تشعباتها وتعقيداتهما كما يعالج مسائل الاضطراب والظلام والانتماء الوطني، ويمكن الجزم بأن جريمة الفساد تعد أشد خطراً وفتكاً من باقي الجرائم، فآثارها تتسع لتشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، بل كل الأبعاد الوطنية، تضرب الأمن القومي والمصالح القومية والقيم الأخلاقية في الوطن والدولة، وقد تؤدي هذه الآثار إلى أزمات ونزاعات سياسية داخل المجتمع وسلطاته الحاكمة<sup>(١)</sup>.

والسؤال المطروح هو ما الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام العربي في الحد من الفساد؟ لا سيما إن بعضها قد أقام جسوراً رائدة في التأثير الاجتماعي، لكنها بطبيعة الحال لا يمكن لها أن تحل محل الدولة بمؤسساتها القضائية والمحاسبية الأخرى، ذلك إن الإعلام قد يلاحق الفساد ويكشفه، ويضع الإدارات والسلوكيات والقرارات في مرأى ومسمع الرأي العام والحكومة<sup>(٢)</sup> ويمكن إجمال دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد في الآتي<sup>(٣)</sup>:

- ١ - الدعوة إلى السيطرة على الفساد.
- ٢ - الإسهام في توعية الناس بالفساد، وأسبابه، ونتائجه، وسبل مكافحته ومعالجته.
- ٣ - الكشف عن حالات الفساد لمساعدة الحكومة في الحد منها.
- ٤ - التأثير على الرأي العام لجعله أكثر عداءاً للفساد في الأجهزة الإدارية والقطاع الخاص.
- ٥ - الحظ على سن القوانين المحكمة التي تكافح الفساد.
- ٦ - دفع الجهات الرسمية إلى إجراء التحقيقات والتحريات، التي تخلص المجتمع من الفساد والمفسدين.
- ٧ - القيام بحملات إعلامية واسعة ومستمرة، تشرح عواقب الفساد، وتبين الحاجة إلى الإصلاحات الإدارية، والاجتماعية، والمالية، وتسهيل وإنسيابية المعاملات.
- ٨ - نشر أبحاث عن الفساد والقيام باستطلاعات رأي.
- ٩ - بث مقالات وموضوعات مختصرة وواضحة تشرح عواقب الفساد.
- ١٠ - الاستفادة من المعلومات عن مخطر الفساد ونشرها على نطاق واسع.
- ١١ - توسيع مجال المحاورات والمناقشات التي تدور بشأن مكافحة الفساد لكسب تأييد الجمهور المتلقي لرسائل وسائل الإعلام.
- ١٢ - تعزيز نظام المسحلة، وإخلاء إصلاحات للسوق تقضي على الفساد، وبناء طبوسائل الإعلام العراقية مسؤولية تاريخية بأخذها دوراً في مكافحة الفساد المالي والإداري، كونها السلطة الرابعة في البلد بعد السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

١ - علي نجيب عواد، دور الإعلام في مكافحة الفساد ٢٠٠٩/١/٢٠، الشبكة الدولية للمعلومات، ينظر الرابط : <http://www.wnscoyemen.com/index.2.php?>

٢ - كامل القيم، دور الإعلام في مكافحة الفساد الإداري، مصدر سبق ذكره، ص ٢ - ٣.

٣ - بدر بن أحمد كريمة، تصور إعلامي لمكافحة الفساد، صحيفة عكاظ، ٢٠٠٧/١/٢٠، ص ١، الشبكة الدولية للمعلومات، ينظر الرابط : <http://www.wokaz.com.sa/newIssue/20091008/index.htm>



تتمثل خطورة وأهمية وسائل الإعلام في أن معاً من خلال متابعة ما تتعرض له من ضغوطات والعاملين فيها من قتل واختطاف وابتزاز وتهديد، من هنا يتحتم على العاملين في وسائل الإعلام العراقية المراقبة والمسموعة والمرئية لعب دورهم في القضاء على آفة العصر العراقي الجديد التي تعد من موروثات الماضي وصنع الحاضر، إلا وهي ظاهرة الفساد التي أخذت تتخذ مؤسسات الدولة من الداخل ليصبح الفساد في العراق مضرراً الأمثال في العالم، ويعد كشف مخاطر ظاهرة الفساد وابعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الخطوة الأولى في اتجاه محاربة هذه الظاهرة، فتتحمل وسائل الإعلام العراقية المختلفة مسؤولية كشف أبعاد ظاهرة الفساد السياسية عبر البحوث والدراسات والنوادر والمحاضرات والمؤتمرات، مع الأخذ بأراء المختصين في هذا المجال، فضلاً عن عرض تجارب عالمية في القضاء على هذه الظاهرة وتفصيل دور منظمات المجتمع المدني والمنظمات الجماهيرية والمهنية والهيئات الخاصة والعامة في مواجهة هذه الآفة الخطيرة، فتكمن خطورة البعد السياسي لهذه الظاهرة في كونه يتسبب في تعطيل أو إبطاء خطوات السير بالعملية السياسية نحو التحول الديمقراطي الحر بجميع أبعادها، وما يترتب على ذلك من إطالة أمد مرحلة التحول التي تعد أصعب مرحلة يمر بها الفرد كجزء والمجتمع ككل، نظراً لمتعضات السياسية العميقة في بناء مؤسسات ديمقراطية ترافقه تحولات سياسية تلقي بظلالها على حياة الفرد في تحصيل حقوقه السياسية، وحقوقه المدنية المتمثلة بتوفير السلع والخدمات الأساسية وبما يضمن توفير مستوى معيشي مقبول وذيّل حقوق الفرد السياسية التي يكفلها الدستور والنظام السياسي الديمقراطي .

وتكتسب التوعية الإعلامية بمضار الفساد أهميتها الإستراتيجية في العراق، من خلال (١):

١. تتركز جهود أجهزة الإعلام على أقناع الموظفين العاملين في مؤسسات الدولة، والمواطنين بالتخلي عن السلوك والتصرفات المرتبطة بظاهرة الفساد، مستندة في تأثيرها بالدرجة الأولى على:
  - مصلحة الوطن العليا والانتماء إلى هذا الوطن .
  - وحدانية الولاء إلى الوطن .
  - المواطنة الصالحة .
  - الفضائل الإنسانية .
  - الثواب والعقاب .

٢ - إن الجهد الإقناعي لأجهزة الإعلام هو جهد شاق وصعب بسبب العقوبات التي تواجهه وفي مقدمتها :

- عدم إكتراث الجمهور المستهدف .
- إصطدام النظريات بالوقائع من جنب بعض المرجعيات الحكومية إذ يصطدم هذا الجهد الإقناعي بتصرفات كبار الموظفين المنبئين والأمنيين الهادفة إلى أكل المال العام .

١ - د. غ. وان هادي، دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد المالي والإداري، جريدة الصباح، ص ١، الشبكة الدولية للمعلومات، ينظر الرابط <http://www.alsabaa.com/paper.php?>

- عدم التنسيق بين المراجع الرسمية وأجهزة الإعلام ويكون معتمداً في غالب الأحيان من قبل المفسدين.
- عدم التنسيق بين أجهزة الإعلام.
- سوء اختيار نوعية وسائل الإعلام.
- وقد أمكن وضع بعض لمقترحات المختزلة بالشكل الذي يفاعل الإعلام ودوره في ملاحقة الفساد الإداري في النقاط الآتية<sup>(١)</sup>
- ١ - عمل مؤتمر إعلامي لوضع آلية عمل شاملة لتشكيل (حملة إعلامية) للحد من الفساد الإداري، بلاشتراك مع الأكاديميين، وعلماء لاجتماع والدين والسياسة والاقتصاد، بالإضافة الى رجال الإعلام.
- ٢ - تكفيل الحماية القلونية للصحفي أثناء عمله في الكشف عن حالات الفساد.
- ٣ - الإيعاز لكافة دوائر الدولة والمرتبطة بها على تزويد رجال الإعلام بالمعلومات المالية والإدارية، التي من شأنها ان تصل الى حالة مرجوة العمل أو لنشر، وبقرار من رئاسة الوزراء.
- وأخيراً، يمكن القول إن الإعلام العراقي لم يأخذ دوره في مملسة سلطته الشعبية المكفولة دستورياً، وحقه في الوصول إلى المعلومة ولحقاق ونشرها وعملية التثقيف وتسلط الضواء على يوز الفساد، وهناك أسباب كثيرة جعلت الإعلام يدور في أفلاك بعيدة عن محيط تطلعات المواطن، والمعروف أن كل الفضائح والخروقات والانحرافات وظواهر الفساد في حكومات العالم، يكون الإعلام الوسيطة الفاعلة في كشفها وتعريضها لفضح المسؤولين فيها وعلى أعلى مستويات المسؤولية الحكومية، وهناك شواهد كثيرة لا تعدو ولا تحصى لور الإعلام في استقالة حكومات بأكملها أو مثول وزراء أو المسؤولين أمام المحاكم.







## الإخاتمة و التوصيات

يبرز دور الإعلام كوسيلة أساسية في إطلاع لمواطني على المعلومات بشكل يسير وفعل خاصة في ظل التدخل والتعقيد للقضايا السيادية والاقتصادية والاجتماعية، والتي تتطلب بحثاً وإطلاعاً واسعاً على المعلومات من مصادرها المختلفة والتحقق من صحتها حتى يستطيع المواطن العادي اتخاذ موقف وتكوين رأي محدد حيالها، وهو ما يتطلب جهداً ووقتاً وكلفة لا يستطيع المواطن تحملها مما جعل وسائل الإعلام هي الجهة المؤهلة للقيام بهذا الجهد من لبحث والجمع للمعلومات وتقديمها إلى المواطن، ولوجود إعلام هو قادر على الوصول إلى المعلومات والكشف عنها يتوقف على مجموعة من العناصر المتكاملة، وهي:

١. إجراء تغييرات حقيقية وواسعة تشمل جميع المؤسسات تتركز حول إصلاح ما فسد منها وإيجاد سياسة ثابتة ووضحة تعتمد الشفافية مبدأها.

٢. رفع الوعي لدى المواطنين بأسباب الفساد وأشكاله ومخاطره وأساليب مكافحته،

وبأهمية الحصول على المعلومات كوسيلة فاعلة لتنفيذ الأجهزة الحكومية.

٣. أقرل التشريعات والنصوص القانونية التي تؤكد على حق الوصول إلى المعلومات وتفعيلها.

٤. تكون المنظومة الإعلامية العراقية داعماً مؤثراً إيجابياً في ثقافة المجتمع وترسخ دورها الرقابي في البناء الديمقراطي، تبني مسؤوليتها المهنية والوطنية في كشف وفضح وتوعية كل مظاهر الفساد وأنواعه وتصبح قوة رقابية شعبية منحصراً الدستور سلطة التعبير بحرية عن الرأي والوصول للمعلومة.

٥. إن على وسائل الإعلام أن لا تعتقد مطلقاً أن السكوت على الفساد والمفسدين وكشف اسمهم وتمييز شخصهم هو في صالح أحد في المجتمع أو الدولة أو الحكم، لابل أن الفساد أكثر فتكاً من أي وباء مرضي سريع الانتشار إذا لم يعالج بحزم وقوة وحكمة ودراية وتطلع لمستقبل أفضل ولمة تمتاز بالأخلاقية والأمانة.

٦. الالتزام بالمواثيق والعهود الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته العامة في التشريعات الوطنية.

٧. العمل بمبدأ الشفافية والوضوح الكامل في جميع الميادين الحياتية والانفتاح على المجتمع.

٨. تفعيل ميثاق شرف العمل الصحفي من خلال التحقق والالتزام بموضوعية النشر وتحديد ما يمكن نشره وما يؤجل نشره عن قضايا الفساد والابتعاد عن التهويل والاثارة والتأثير السلبي على الرأي العام وبما يحافظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبلد.

- ٩- وضع مبادرة يتبناها الإعلاميون تضمن تعزيز قدرة وكفاءة وسائل الإعلام في محاربة الفساد، ونشر قيم ومبادئ الشفافية والنزاهة وتتبنى مطالب متعلقة بالعمل على إتاحة حرية وسائل الإعلام في الحصول على المعلومات المتعلقة بقضايا الفساد، وتطوير التشريعات المتعلقة بتنظيم الإفصاح وتداول المعلومات.
- ١٠- تفعيل دور المواطن كأساس في مكافحة الفساد بشتى أنواعه بجعله القيمة العليا وتحريك مدركه الأخلاقية والدينية والثقافية والحضارية في مواجهة التحديات.
- ١١- تطوير وتحديث التشريعات المتعلقة بتنظيم الإفصاح وتداول المعلومات.
- ١٢- تفعيل دور نقلة الصحفيين.
- ١٣- تشجيع مشاركة النخب ومؤسسات لمجتمع المدني.





## المصادر

- ١) حسن نافعة، دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣١٠)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الأول ٢٠٠٤.
- ٢) عماد عبد الرزاق، الفساد والإصلاح السيلسي، (رسالة ماجستير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
- ٣) د. تقي نصر فرج، مكافحة الفساد الإداري ... أين وكيف؟، الشبكة الدولية للمعلومات، ينظر الرابط: <http://www.nscotyemen.com/index3.php?>
- ٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر، تحقيق أهداف الإنمائية للألفية وتعزيز التنمية المستدامة، كانون الأول ٢٠٠٨، الشبكة الدولية للمعلومات، ينظر الرابط: <http://www.undp.org/governance> :
- ٥) صالح خليل أبو صبيع، الاتصال الجماهيري، دار الشروق للنشر والتوزيع، فلسطين ١٩٩٩.
- ٦) د. محمود علم الدين، ثورة المعلومات ووسائل الاتصال التأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال دراسة وصفية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٢)، القاهرة، ١٩٩٦.
- ٧) عبد الرحمن بن عبد الله الرهيان، الأمن والعولمة، مجلة الأمن والحياة، أكاديمية نايف العربية للعلوم، العدد (١٩٣)، ١٩٩٨.
- ٨) حسن عماد مكاي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، الدار المصرية - اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٧.
- ٩) كامل القيم، دور الإعلام في مكافحة الفساد الإداري، الحوار المتمدن، العدد ١٨٠٢، ٢١ / ٢٠٠٧، الشبكة الدولية للمعلومات، ينظر الرابط: <http://www.ahewer.org/debat/show.asp?>
- ١٠) التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠٠٨، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٥.
- ١١) د. سالم توفيق لنجفي، دراسة حالة العراق تحت الاحتلال، ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.
- ١٢) د. سالم توفيق النجفي، تأثير برامج الإصلاح الزراعي العراقي في التفاوت الحيازي والكفاءة الاقتصادية، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، السنة ٢١، العدد (٢)، ١٩٩٤.
- ١٣) عبد الوهاب حميد رشيد، مستقبل العراق: القروض الضائعة والخيارات المتاحة، دمشق، دار المدى للثقافة والنشر، ١٩٩٧.
- ١٤) ياسر خالد الوائلي، الفساد الإداري مفهومه ومظاهره وأسبابه، مركز المستقبل للدراسات، ٢٠٠٥، الشبكة الدولية للمعلومات، ينظر الرابط: [Http://www.iraqinationlacademy.com](http://www.iraqinationlacademy.com).

٥ (١) راجي العوادي ، ظاهرة الفساد الإداري في العراق أسبابها وطرق معالجتها، مؤسسة شفق، ٢٠٠٨ / ٥ / ٢٦ ، الشبكة الدولية للمعلومات ، ينظر الرابط :

<http://www.w.shafaaq.com>

٦ (١) فراس جاسم موسى، دور البول مان في مكافحة الفساد في العراق ، برنامج الأمم المتحدة الإيماني ، الشبكة الدولية للمعلومات ، ينظر الرابط :

<http://www.pogara.org/publications/legislature/2008/studies/sum-corruption-iraq-a.pdf>

٧ (١) قضايا الفساد في إعادة أعمار العراق تحت الاحتلال، تقرير المفتش العام الأمريكي لمختص بشؤون إعادة الأعمار في العراق ، مجلة لمستقبل عربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة ٢٨ ، العدد (٣٢٥) ، آذار ٢٠٠٦ .

٨ (١) علي وتوت ، ظاهرة الفساد في العراق (ظاهرة الفساد ومتغيرات الواقع بعد الاحتلال) ، مجلة النبأ، لعدد ٨٠ ، كانون الثاني ٢٠٠٦ ، الشبكة الدولية للمعلومات ، ينظر الرابط :

<http://www.annabaa.org/nbahom/nba80/index.htm>

٩ (١) التقرير نصف السنوي للجمعية العراقية للدفاع عن الصحفيين، الشبكة الدولية للمعلومات ، ينظر الرابط :

<http://www.anhri.net/iraq/adjr/2008/pr0710.s.html>

٢٠ (٢) الجمهورية المصرية لحرية، وزارة الدولة للتنمية الإدارية ، لجنة لشفافية والنزاهة، لتقرير الثاني أولويات العمل وأدواته، أغسطس ٢٠٠٨ ، الشبكة الدولية للمعلومات ، ينظر الرابط :

<http://www.ad.gov.eg/NR/rdonlyres>

٢١ (٢) علي نجيب عواد ، دور الإعلام في مكافحة الفساد، ٢٠٠٩ / ١ / ٢١ ، لشبكة الدولية

للمعلومات ، ينظر الرابط : <http://www.nsoyemen.com/index.3p.htm>

٢٢ (٢) بدر بن أحمد دكريم، تصور إعلامي لمكافحة الفساد، صحيفة عكاظ، ٢٠٠٧ / ١١ / ٢٦ ، الشبكة الدولية للمعلومات ، ينظر الرابط :

<http://www.okaz.com.sa/newIssue/2009-10-08/index.htm>

٢٣ (٢) د. غرؤان هادي، دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد لمالي وإداري، جريدة الصباح، الشبكة الدولية للمعلومات ، ينظر الرابط :

<http://www.alsabaah.com/paper.php?>



## دەقیقە و شەخسەت ئەدەبىيەت تەتقىقاتى ھەيئەت دۆستۇرلۇقى ئېنىقلايدۇ

ئىسكەنت زەھەبىيە

[judge\\_office@nazaha.iq](mailto:judge_office@nazaha.iq)

ئىسكەنت ئەلىمى زەھەبىيە

[deputy\\_office@nazaha.iq](mailto:deputy_office@nazaha.iq)

سەيىد ھەمىد زەھەبىيە

[director\\_inv@nazaha.iq](mailto:director_inv@nazaha.iq)

دۆڭلە زەھەبىيە

[Hotline@nazaha.iq](mailto:Hotline@nazaha.iq)

ھەمىد ئۆمەر زەھەبىيە / ئىسكەنت زەھەبىيە

[Office\\_aff@nazaha.iq](mailto:Office_aff@nazaha.iq)

ئىسكەنت ھەيئەت زەھەبىيە

[Risafahotline@nazaha.iq](mailto:Risafahotline@nazaha.iq)

ئىسكەنت ھەيئەت زەھەبىيە

[karkh@nazaha.iq](mailto:karkh@nazaha.iq)

ئەبۇ زەھەبىيە

[s.ug@nazaha.iq](mailto:s.ug@nazaha.iq)

دۆڭلە زەھەبىيە / ئەبۇ زەھەبىيە

[www.integrity.iq](http://www.integrity.iq)

دۆڭلە زەھەبىيە / ئەبۇ زەھەبىيە

[www.nazaha.iq](http://www.nazaha.iq)

[hotline@nazaha.iq](mailto:hotline@nazaha.iq)

دۆڭلە زەھەبىيە



## المفكر والمؤلفون قائمة المؤلفين في المجلد

مكتب بغداد  
thiqar@nazaha.iq

مكتب بغداد  
messani@nazaha.iq

مكتب بغداد  
ninava@nazaha.iq

مكتب بغداد  
diyala@nazaha.iq

مكتب بغداد  
kirkuk@nazaha.iq

مكتب بغداد  
anbar@nazaha.iq

مكتب بغداد (مجمع)  
saladeen@nazaha.iq

مكتب بغداد  
babil@nazaha.iq

مكتب بغداد  
karbala@nazaha.iq

مكتب بغداد  
diwanayah@nazaha.iq

مكتب بغداد  
muthanna@nazaha.iq

مكتب بغداد  
najaf@nazaha.iq

مكتب بغداد  
wasit@nazaha.iq

مكتب بغداد  
basrah@nazaha.iq